



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research



# الأدراك الصيني للتحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب

(قراءة فكرية معاصرة)

م.م. ليث عصام العبيدي

عضو شبكة إنكي للبحث العلمي



نجحت الصين في استئصال التحديات الداخلية، لتأمين الاستقرار السياسي لنظامها، وحماية السيادة الوطنية، وسلامة أراضيها، البالغة مساحتها 9,42 مليون كيلومتر مربع. إضافة إلى تدعيم، وتسويق رؤيتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أكثر بكثير من تركيزها نحو توسيع نفوذها الخارجي. أما خارجياً، فقد ركزت مساعيها نحو استقرار الدول الإقليمية، والدليل صبرها الطويل المتจำกز تجاه جزيرة تايوان، التي تُعد جزءاً من سيادة أراضيها. كذلك تمكنت الصين من تمالك وضبط عدم عدوانها على جيرانها، ولم تسعى إلى غزوهم، أو احتلالهم، أي إنها حساسة وحذرة للغاية بشأن سيطرتها على أراضي أي دولة إقليمية، وليس لها رغبة في توسيع أراضيها. هذا يعني أن أهدافها أقل توسعية، أو صدامية، أو حتى تُشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، كما يسوقه صناع القرار الأمريكي. كذلك لم تدعو الصين للهيمنة، أو القيادة العالمية، واقتصر تأكيدها ومعارضتها للأعمال العدوانية في الخارج. هذه الرؤية الصينية تُهدد بعزل الولايات المتحدة عن شرق آسيا.

وطدت الصين وروسيا تعاونهما في قطاع الطاقة بصورة ملحوظة، مدفوعةً بدوافع جيوسياسية واقتصادية تهدف إلى ضمان استدامة العلاقات بينهما لعقود مقبلة. فقد عملت موسكو على تزويد بكين باحتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي الروسي المُسال، في الوقت الذي عززت فيه صادراتها عبر خطوط الأنابيب، ولا سيما مشروع «قوة سيبيريا 1»، مع خطط طموحة لإنشاء «قوة سيبيريا 2» المتوقع اكتماله قريباً.



وفي المقابل، لم تُبِد الصين معارضه للمساعي الروسية في تنويع أسواق صادراتها من الطاقة، نحو دول الشرق، إدراكاً منها لأهمية الحفاظ على شراكة متوازنة. ومع ذلك، تبقى بكين صاحبة اليد العليا في هذه العلاقة الثنائية، إذ أظهرت التزاماً أكبر في دعم روسيا اقتصادياً وعسكرياً، بما يضمن تأمين احتياجاتها من الطاقة للعقود القادمة، خصوصاً بعد تعثر الأسواق الأوروبية في التعامل مع موسكو، نتيجة العقوبات الأمريكية، واندلاع الحرب في أوكرانيا، الأمر الذي سرّع من توجه روسيا شرقاً نحو الصين.

من جانبها، تعارض الولايات المتحدة بشدة، تنامي نفوذ كلٍّ من الصين والهند، وعدد من الدول الآسيوية الأخرى، نتيجة اعتمادهم المتزايد على واردات الطاقة الروسية، المنخفضة التكلفة، ولا سيّما الغاز الطبيعي المُسال. إذ باتت موسكو تبيع منتجاتها الطاقوية بعملات الدول المستوردة، في خطوة تهدف إلى تقليل ارتباط تلك الدول بالأسواق والأسعار العالمية، وإضعاف هيمنة الدولار على تجارة الطاقة. وقد أدى هذا التوجّه إلى تراجع حواجز الصين والهند، باتجاه تنويع وارداتهما، عبر شراء منتجات الطاقة الأمريكية، وهو ما اعتبرته واشنطن تهديداً لمصالحها الاستراتيجية. ورداً على ذلك، لوحَت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على بعض تلك الدول، في ظل مخاوف متزايدة من أن يؤدي استمرار هذا المسار إلى احتدام التنافس، وربما بلوغه حدّ المواجهة بين القوى الكبرى، لاسيّما وأنّ بكين ونيودلهي باتتا تضعان واشنطن في موقف حرج، لأنّها تسعى إلى إبرام اتفاقيات تجارية معهما.

يبدو أن الولايات المتحدة أساءت فهم ما تريده الصين، وعملت على عزلها دبلوماسياً واقتصادياً، ومدعية لمواجهة قوة رجعية، تسعى إلى إزاحة الولايات المتحدة، والعمل بقوة لتوسيع أراضيها. لكن هذه السياسات لن تُجدي نفعاً في بلد أكثر تركيزه الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن، واستقراره الداخلي. بينما الأجرد على الولايات المتحدة، النظر إلى الصين ليس كتهديد خطير، بل كمنافس طبيعي. ويمكن للمنافسة الصحية، إحداث التقارب في مجال التكنولوجيا، والأعمال الاقتصادية، و مجالات الطاقة النظيفة، وحماية البيئة...، كلها ممكن أن تكون مفيدة لكلاهما، دون الحاجة للمخاوف من اعتبار الصين، الطرف الذي يُهدّد وجود الولايات المتحدة.



أن الرؤية الصينية تهدف إلى جعل الولايات المتحدة، تستبدل سياساتها العدوانية العسكرية، وعليها أن تفهم بأنها ليست القوة العظمى الأحادية العالمية المهيمنة، التي عملت لعقود على توسيع نفوذها، وأراضيها بقوة الحشد العسكري. إذا سيطرت الصين على تايوان، يمكنها ذلك من توسيع نطاق وصولها إلى الفلبين وفيتنام. لكن الصين أتقنت رؤية الصبر الاستراتيجي الطويل الأمد، لازاحة الولايات المتحدة من زعامة العالم، وتسعى إلى توسيع نفوذها بشكل كبير وهادئ، لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، بالوسائل الناعمة. خاصة وإن تركيز الولايات المتحدة على الردع العسكري، والتهديد، والاستعداد للحرب، يُنذر بنشوء نوع من المواجهة العسكرية التي لا داعي لها، ويزيد من احتمالية تصعيد التوترات، مع الصين بدلاً من تخفيفها، والتي تؤدي حتماً إلى صدام بين البلدين.

هذا يعني أن الصين لا تسعى لاستبدال الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية المهيمنة، لكنها توظف أخطاء السياسة الأمريكية لخدمة مصالحه، مثل استخدام الولايات المتحدة للتعرفات الجمركية، وتهديد بإجبار حلفاؤها وأصدقاؤها، على تقديم تنازلات جمركية، مثلما حصل مع كندا والمكسيك وأوروبا...لتقليل عجزها التجاري. بينما لم نجد في السياسة الصينية، دوافع مماثلاً بهذا الحجم، بل أعلنت الصين عن تخفيضات في الرسوم الجمركية الصينية، على السلع الأفريقية في حزيران ٢٠٢٥، وزعمت في أيلول ٢٠٢٥، أنها ستعزز الجهد الرامي إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية، بما يعود بالنفع على النمو الاقتصادي للدول النامية. هذه الرؤية الصينية في المشاركة، والتعددية القطبية، التي تنبثق من الاعتماد على الدبلوماسية، بدلاً من الموقف العسكري، يُخفف من التوترات ويُحل المشكلات العالمية، التي لا يمكن حل أيٍّ من هذه القضايا العالمية، عبر نهج الولايات المتحدة المُركز غالباً، على الجانب العسكري.

كذلك رؤية الصين تكمن في التعددية، ولعب الحكومة العالمية دوراً أكبر، مثل إطلاقهامبادرة الحزام والطريق، واستخدام نفوذها الاقتصادي، كأداة لحشد الدعم الدولي، هي تطمح لدوراً، ونفوذاً، سياسياً أكبر، انطلاقاً من ثقلها الاقتصادي المتنامي عالمياً. حتى أنها لا تسعى إلى استبدال الولايات المتحدة، أو إزاحة دورها العالمي، كقوة عالمية مهيمنة، بل تطمح للمشاركة، والتعاون، والتنمية،



بدلاً من المواجهة. والحفاظ على النظام الدولي القائم على الأمم المتحدة بدلاً من قلبه. كما أنها لا ت يريد أن تكون القوة الوحيدة، المسؤولة عن هذه المؤسسات الدولية، رغم انسحابات الولايات المتحدة منها، مثل منظمة الصحة العالمية (WHO)، واتفاقية باريس للمناخ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

كذلك قررت الصين، اتباع مساراً أكثر طموحاً بكثير، وعرضت خططها بوضوح في اجتماع (منظمة شنغهاي للتعاون) في أيلول ٢٠٢٥. واستضافت المنظمة الاقتصادية والأمنية الإقليمية، والتقي الرئيس الصيني شي جين بينغ، مع الرئيس الروسي بوتين، ورئيس الوزراء الهندي مودي، والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. والتقي بـ ١٨ زعيماً من جميع أنحاء القارة الأوراسية. وترأس الرئيس شي عرضاً عسكرياً ضخماً في بكين، لإظهار ترسانة الصين السريعة النمو. يتضح إن النظام الدولي، الذي بنته الولايات المتحدة، وحافظت عليه لعقود، يقترب من نهايته، وما يليه قابل للتغيير. ويبدو أن الصين ترى، أن الفرصة سانحة، لتشكيل عالم متمركزاً حولها، اقتصادياً وسياسياً، دون الحاجة منها لمواجهة الولايات المتحدة، بشكل مباشر من خلال التحرك بحزم، في المناطق التي تحقق فيها سياسات الولايات المتحدة.

كذلك يستمر الصراع الأمريكي الصيني على التكنولوجيا، والذي استمر على مدى العقد الماضي. إذ وسّعت وزارة التجارة الأمريكية نطاق قائمتها التجارية السوداء على الشركات الصينية، على أمل تقليل النفوذ التكنولوجي الصيني المتتطور بشكل متزايد. ومن المفارقات أن وقع الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، أمراً تنفيذياً، يسمح لتطبيق (تيك توك)، بمواصلة العمل في البلاد، مع مراعاة مخاوف الأمن القومي، بعد ما أقر الكونغرس قانوناً يحظر تطبيق (تيك توك)!. هذا يعني أن الولايات المتحدة قد تخوض مراراً وتكراراً، من شأن الأمن القومي، لصالح مصالحها الاقتصادية. من جانب آخر ترى الصين في تمرير هذه الصفقة والتخلي عن ملكيتها للتطبيق، فرصة بالاحتفاظ بنفوذ أكبر، بدلاً من التصعيد، وقطع العلاقات.

يتضح مما سبق، أن الصين تهدف، إلى ترسيخ رؤيتها، ومكانتها، كمركزٍ لعالمٍ متعدد الأقطاب ناشئ، وهي تقدّم استراتيجيةً دبلوماسيةً جديدةً، وأكثر نشاطاً



لتحقيق هذا الهدف. فبدلاً من إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن موقعها القيادي في النظام الدولي، أو قلب النظام القائم، تستغل الصين تنازل ترامب السريع والطوعي عن دور الولايات المتحدة. كما تُعزّز الصين نفوذها، ومكانتها، داخل المؤسسات الدولية القائمة، سعيًا منها لتحويل مراكز ثقلها بشكلٍ نهائي نحو الصين. إذا نجحت الصين، فستُغيّر النظام الدولي جذريًا، وتكون مكانتها في مركز الصدارة، وتحل محل نفوذ الولايات المتحدة، بالطرق الناعمة، التي قد يصعب على الإدارات الأمريكية المستقبلية، عكس مسارها.